



ورقة للمناقشة في ندوة أسس الوحدة الوطنية والمهام المطروحة امام الشعب العراقي وقواه السياسية لإنهاء الاحتلال وتأسيس حكومته المنتخبة في عراق حر ديموقراطي موحد

يطرح "الديموقراطيون العراقيون ضد الاحتلال" هذه الورقة للمناقشة في ندوة أسس الوحدة الوطنية والمهام المطروحة امام الشعب العراقي وقواه السياسية لإنهاء الاحتلال وتأسيس حكومته المنتخبة في عراق حر ديموقراطي موحد. المنعقدة في لندن ٢٦ / ٧ / ٢٠٠٣ .

ويصبوا الديموقراطيون العراقيون ضد الاحتلال أن تكون هذه الندوة وندوات قادمة جزءا من مساعي القوى السياسية العراقية والرأي العام العراقي للتوصل الي أسس وأهداف مشتركة لإزالة الاحتلال الاجنبي وإجراء إنتخابات عامة على وجه السرعة لوضع حكومة لصيانة الاستقلال والديموقراطية في عراق موحد .

العناوين الرئيسية للمناقشة :

- أ - إطار الوصول الى تحقيق وصيانة الوحدة الوطنية .
- ب - إنهاء الاحتلال ودور الامم المتحدة
- ج - الديموقراطية والدستور والمؤسسات الديموقراطية
- د - صيانة الثروة العراقية
- هـ - تحقيق الامن والاستقرار وإصلاح البنية التحتية ومعالجة البطالة .

مقدمة :

١ - على انقراض حكم دكتاتوري دموي شمولي حكم العراق لإكثر من ٣٤ عاما ، جاء الاحتلال غير الشرعي والمدمر للعراق جالبا معه الخراب للإقتصاد العراقي والفقر والعبث للشعب العراقي . وتؤكد الادلة ان المحرك الاساسي للاحتلال كان فرض الهيمنة الامبريالية على العراق ومنطقة الشرق الاوسط ونهب ثرواته النفطية وتحقيق مخطط "مشروع القرن الامريكي" ودعم الكيان الصهيوني على حساب قضية الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة .

٢ - بات واضحا أن قوى الاحتلال عاجزة ولاتنوي في القريب العاجل على الاقل ترميم وإصلاح الاقتصاد والبنى التحتية لحقيقة ان هذا الهدف يحتاج الى تمويل هائل يقدر بـ ١٠ مليارات دولار لإصلاح شبكة الكهرباء وحدها وقد يستغرق ذلك حسب التقديرات أكثر من عام ونصف . وتجدر الاشارة هنا ان المهندسين العراقيين تمكنوا من إصلاح شبكة الكهرباء في غضون شهرين وبكلفة ٢٠٠ مليون دولار بعد القصف المدمر في حرب ١٩٩١ . إن مستلزمات تحقيق مثل هذا المشروع بسبب الكلفة والتنظيم المطلوبين غير متوفرة في الوقت الحاضر خاصة لكون الادارة الامريكية تريد الانفراد بالتحكم بمستقبل العراق وتواجه ضغوطات لإسترجاع جزء من مصروفاتها على العدوان والاحتلال والتي تقدر لحد الآن بحدود ٦٠ مليار دولار ، اضافة الى مصروفات تقدر بـ ٤ مليارات دولار شهريا لاستمرار عملية الاحتلال . وتقدر كلفة إعمار العراق بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار فمن أين ستأتي هذه الاموال ومتى ؟

٣ - إذا أخذنا بنظر الاعتبار عوائد النفط العراقي المطلوبة لسد احتياجات المواطن العراقي بالاضافة لمردودات ارباح مرتفعة جدا للشركات المقربة من الادارة الامريكية والحاصلة على عقود في العراق مثل هاليبيرتون وبراون اند روث و كيلوك ، فيمكن التوصل الى إستنتاج بأن الحياة الاقتصادية للعراقيين لن تتحسن حتى لو أرتفع معدل إنتاج النفط الى مستويات عالية وهذا مستبعد أن يحصل في الوقت الحاضر . وسيؤدي هذا الى انخفاض خطير في مستوى معيشة القطاعات واسعة من الشعب العراقي ، التي تعاني اصلا من سنوات طويلة من ظروف معيشية بالغة القسوة بسبب الحصار ، وإن هذه الحالة ستستمر للسنوات القادمة تحت الاحتلال والهيمنة الامريكية .

٤ - إن الادارة الامريكية للاحتلال لا تستطيع ولا تريد اصلا في إجراء إنتخابات حرة بالعراق لأن مثل هذه الانتخابات ستؤدي الى جلب حكومة قوية تعتمد على إسناد شعبي حقيقي ممثلة لطموحات هذا الشعب وستهدد الهيمنة الامريكية . إن تراجع الادارة عن إجراء إنتخابات حرة وعدم وجود إدارة عراقية تتمتع بالتأييد الشعبي قد أدى الى فراغ سياسي إعترف به فريق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي زار العراق في تموز الجاري ، فقد إعترف التقرير "أن حالة الفوضى تندر بالخطر على الحياة اليومية . . . إن الادارة المدنية في العراق معزولة من الواقع وتعيش كالشرنقة داخل فقاعة" .

٥ - قامت قوى الاحتلال مؤخرا بتعيين "مجلس حكم" معظمهم من العراقيين على أسس طائفية وقومية ضيقة ، لا يمثل الارادة الشعبية ولا يملك أي صلاحيات حقيقية لأن القرار النهائي حول مستقبل العراق بيد الحاكم الامريكي بول بريمر . وكانت أولى قرارات هذا المجلس إلغاء الاحتفالات الوطنية في ذكرى ثورة ١٤ تموز ، رمز وحدة الشعب العراقي وإنعتاقه من قبضة الهيمنة الامبريالية .

٦ - وأمام تصاعد المقاومة السياسية والمسلحة تلجأ قوى الاحتلال الى حملات القتل والتهديد والاعتقال بدون الرجوع الى إطار قانوني يضمن حقوق المواطنين مما يتطابق هذا مع ما كان يحدث تحت ظل النظام السابق .

٧ - ورغم كون قوى الاحتلال غير قادرة ولا راغبة في حل الازمة الاقتصادية والامنية والسياسية في الوطن فإن المجتمع العراقي بكافة تياراته السياسية أبدت وعيا ملحوظا لقضية الوحدة الوطنية والسير نحو بناء النظام الديمقراطي في البلاد . ويمكن الاعتماد من أجل إنهاء البلاد على العراقيين من اصحاب الكفاءات العلمية والمهنية الذين قاموا بدور متميز في إعادة بناء العراق في فترة ٩١ - ٢٠٠٢ رغم الحصار الاقتصادي المفروض وتعسف السلطة السابقة .

إن إنهاء الاحتلال والاعتماد على قدرات الشعب العراقي العظيمة هي الكفيلان بإعادة بناء الوطن وتحقيق التقدم والازدهار . ولتحقيق هذا الهدف ، وفي الفترة الانتقالية ، يمكن للأمم المتحدة ان تلعب دورها في إحلال الامن والتحصين لانتخابات حرة .

٨ - إن عوامل خارجية وداخلية ، أهمها السياسة القمعية للسلطة السابقة وسنوات الحصار المفروض على العراق ، ومناطق الحظر الجوي ساهمت في إحداث شروخ في المجتمع العراقي وظهور إقتصاد غير متكافئ في مناطق مختلفة من العراق مما دفع المراقبين الاجانب ، ومعظمهم جهلة بالمجتمع العراقي وتاريخه الى الاستنتاج بأن هذا المجتمع منقسم الى أديان وقوميات وطوائف سيواجه عقبات صعبة للوصول الى الديمقراطية ، يتناسون بأن التعددية والقبول بالتعايش في المجتمع العراقي هي من أهم عوامل قوته منذ آلاف السنين . ومما يبعث على الفخر والاعتزاز احجام العراقيين عن عمليات القتل والانتقام من عناصر النظام السابق رغم المجازر والمآسي السابقة التي ارتكبتها .

ومن هذا المنطلق ، نرى أن أسس الوحدة الوطنية وصيانتها تركز على هذه الشروط :

أ - العمل نحو إجراء إنتخابات حرة بالسرعة اللازمة لاختيار حكومة تمثل إرادة الشعب العراقي ووضع ضمانات دستورية تضمن حقوق جميع مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والمبدئية في عراق موحد بالشكل الذي يرتضيه .

ب - ينتخب الشعب ممثلين عنه في الفترة الانتقالية وبمعزل عن قوات الاحتلال ، لوضع مسودة دستور جديد والتحضير لإنتخابات عامة وحرّة . إن هذا لا يمكن ان يحدث بدون إنهاء نفوذ قوى الاحتلال سياسيا وعسكريا وإشراف الامم المتحدة وبمساعدة دول مستقلة صديقة غير متورطة في العدوان على العراق مستعدة لمساعدة الشعب العراقي في هذا الشأن .

ج - يطالب العراق بتعويضات ملائمة من الولايات المتحدة وبريطانيا مما لحقه من عمليات القتل والتخريب التي لحقت بالشعب العراقي نتيجة القصف الوحشي منذ ١٩٩١ بالإضافة الى عمليات التخريب وعدم حماية ممتلكات الشعب العراقي العامة من قبل هاتين الدولتين الغازيتين والمحتلتين ، والدعوة الى تشكيل هيئة دولية مستقلة هدفها البت والتحقيق في أعمال النهب المنظمة ضد مؤسسات الدولة العراقية في فترة ما بعد الحرب . وتسعى الحكومة العراقية القادمة الى إلغاء أو إعادة برمجة الديون العراقية وخاصة تلك التي تعود لفترة الحرب مع إيران باعتبارها باطلة من الناحية القانونية وأن الشعب العراقي لم يكن مسؤولا عنها .

د - كلنا ثقة بأن الشعب العراقي سيتعامل مع حل مشاكل النظام السابق بنضوج وتسامح وإرادة قوية ، لوضع حد لأي ممارسات تنتهك حقوق الانسان العراقي وتسيء الى كرامته .

وبهذا الاتجاه نرى :

- إن حكومة عراقية منتخبة وقضاء مستقل ودستور يضمن حقوق المواطن العراقي بالعدالة والشفافية قادرة على التحقيق في مجازر النظام السابق . إن هذا العمل يجب ان يترك الى أن يتم تأسيس هذه المؤسسات و بضمنها قضية المقابر الجماعية التي جرى التعامل معها مؤخرا بطرق غير صائبة فقدت بموجبها أدلة قضائية لها قيمة لا تعوض . إن المتضررين من ممارسات النظام السابق كعوائل الضحايا وضحايا التعذيب والمهجرين يجب تعويضهم وإما القائمين على هذه الاعمال وخاصة المتنفذين منهم فيجب إشهارهم أمام العدالة .

- إن العراق بثرواته وطاقت شعبه يمكن له ان يؤسس دولة مستقلة إقتصاديا وسياسيا تعيش بسلام مع جارائها وتساند أشقائه من شعوب المنطقة . وبهذا سيحتاج العراق الى تكوين قوات مسلحة تفي في الدفاع عن الوطن وصيانة إستقلاله ودرء مخاطر الطامعين وراضخة للارادة الديمقراطية .

- إن قضية المذهبين الاسلاميين - الشيعي والسني - في العراق تطرح على بساط البحث في الساحة السياسية في الوقت الحاضر . ونعتقد إن الشعب العراقي قد تخلى هذه القضية منذ العشرينيات وقد تجاوزت أحزاب سياسية عديدة هذه الامور ، إن دستورا نابعا من إرادة الشعب ونظام القانون بظل الديمقراطية وحرية الصحافة والاعلام والتنظيم السياسي والمهني الحر كفيل بضمان كافة حقوق أفراد المجتمع العراقي بكافة فئاته الدينية والمذهبية والقومية .